



أ.د. عبدالحسين العنبي *: السياسات الاقتصادية الحكومية .. معززة للاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي (الحلقة الأولى)

منذ ما يقرب 60 عاماً مضت كتبت آلاف الدراسات والكتب والرسائل العلمية والبحوث والمقالات عن الاختلال الهيكلي أو البنيوي في الاقتصاد العراقي ، حتى صارت معزوفة فجوة تتردد على ألسن العامة وليس فقط المختصين ، بل ان المختصين لم يحاولوا الغوص في هذه القصة الهيكلية ووضع اليد على مسبباتها او على الأقل مسببات استدامتها وتحولها الى متلازمة ينعت بها الاقتصاد العراقي على مر العقود، وانما اكتفاء المختصين بعرض الجداول والبيانات التي تتحدث عن نفسها في اشكال بيانية اذ تظهر هيمنة القطاع النفطي الاستخراجي على الناتج المحلي الإجمالي GDP فهو اقل القطاعات تشغيلاً للعمالة وأكثرها توليداً للدخل القومي فضلاً عن فشل الحكومات المتعاقبة منذ اكثر من نصف قرن من استخدام عوائد النفط في تحفيز القطاعات الأخرى بالشكل الذي يخلق تنوع اقتصادي حقيقي ، كما ان استحواذ الحكومة على الإيرادات النفطية واعتبارها مصدراً أساسياً في تمويل الموازنات العامة بنسبة تتراوح بين 90-99% خلال الفترات المنصرمة جعل تلك الموازنات متخمة بإيرادات لا تأتي من فعاليات اقتصادية حقيقية حتى ظهرت وكأنها (هبة من السماء) ولدت حالة من الخمول والكسل والاعتمادية بجعل الحكومات تتوسع بالتوظيف في مؤسسات الدولة غير المنتجة او تنكمش امتثالاً لتوسع وانكماش تلك الإيرادات النفطية ، وصارت التبعية لقطاع النفط تمثل الوسادة المريحة للحكومات ولم تعد تلك الحكومات بحاجة الى مصادر تمويل أخرى ترتبط بمدى فعالية الانشطة الاقتصادية و مدى انتاجيتها ، ولذلك بقيت اغلب الأصول بيد الدولة يساء استخدامها الامر الذي جعل الاوعية الضريبية منكمشة وغير معول عليها في تمويل الموازنات طالما بقي النفط المصدر الأساسي في تمويل تلك الموازنات حتى صارت أوجه الانفاق التي يمولها ايراد النفط مترهلة بشكل كبير بعد مرور عقود من الاتكالية مع الزيادات المفرطة في السكان والزيادات المفرطة في التحويلات الاجتماعية لمجتمع مكلوم بصراعات وحروب خارجية وداخلية ليست بعيدة



أوراق في السياسات الاقتصادية

في أسبابها عن وجود الثروة النفطية والرغبة في الاستحواذ عليها وعلى السلطة التي تستولي على عائداتها و(تتبرمك) في إغداق العطايا لفئات معينة او توزيع الفتات لفئات العامة، وفي اطار هذه الصورة يمكن مناقشة المحاور الاتية.

(1)

المحور الأول : التنوع الاقتصادي .. وهم محض :

المشكلة ان قصة تنوع الاقتصاد بقيت أسيرة لقصة مدى توفر العقلانية والأمثلية في توزيع الإيرادات النفطية في الأوجه التي تخلق البنى التحتية والظروف الملائمة والعناصر المكملة لعمل القطاعات الأخرى غير النفط، وحيث ان العقلانية قد فقدت في فوضى الفساد والاستحواذ وسوء الإدارة فأن تنوع الاقتصاد العراقي هو الاخر قد فقد تماما، بل ان المختصين لا زالوا ينعقون خلف مطالب العامة كالبيغاوات في كثير من المحافل العلمية والإعلامية وربما لغايات كسب ود العامة وحتى ربما لتحقيق مكاسب سياسية او ارضاءات وقتية عابرة . فيخرج علينا من يدعي انه (خبير اقتصادي) وما اكثرهم وأول ما يتقوه به هو (غياب الدعم الحكومي) ويبدئ يعدد أوجه الدعم الحكومي المطلوب وكيف يجب وضع العكازات الساندة لأي صناعة او زراعة او خدمة ويعطيك انطباع بان سحب أي عكازة من هذا النشاط سيؤدي به الى الانهيار وان الوفاء بل ملايين العاملين في هذا النشاط سوف يتعرضون الى الطرد من العمل وبالتبعية البطالة، وهنا اود في هذه الورقة ان اعيد ترتيب الأفكار والمسميات والوقوف عند ترديد المسلمات المنطقية لأنها أصبحت ضائعة في فوضى التنظيرات السطحية حيث لا يمكن ان اسمي العاملين في نشاط ما بأنهم عاملين في القطاع الخاص اذا كان نشاط القطاع الخاص هذا لا يعيش لحظة واحدة الا بالعكازات الحكومية ، وان زوال أي عكازة يمكن ان تؤدي الى انهيار هذا النشاط، وانما بالحقيقة العاملين في هذا النشاط تدفع لهم رواتب من هامش الدعم (أي من العكازات) وبالتبعية فان رواتبهم تمول من الموازنة العامة للدولة بشكل غير مباشر ، وبما ان هذه الأنشطة جزء من عكازاتها هو اعفائها من الضرائب فان التمويل باتجاه واحد وهو تمويل الدعم دون حتى جباية ضريبية للدولة ، قد يكون هنالك دفع من قبل هذه الأنشطة ولكنه غير رسمي فهو دفع قد يكون لموظفين فاسدين في مؤسسات الدولة يتحكمون



أوراق في السياسات الاقتصادية

بالعكازات ، أي بكم ونوع ومتى ولمن يعطى العكاز فيبتزون أصحاب الأنشطة على أساسها فتكون هنالك كلف غر مرئية على النشاط لا تظهر ضمن حسابات نتيجة النشاط مثلما هنالك عوائد متأتية من الدعم وليس من نتيجة النشاط وتظهر على انها أرباح صافية نتيجة النشاط ، فعندما تكون كلف النشاط غير حقيقية وغير مرئية وعوائد النشاط غير حقيقية زائفة فأن الحسابات الاقتصادية او التجارية لجدوى إقامة المشاريع وعمل الأنشطة تكون مفقودة ، وبذلك لا يمكن الحكم على أي نشاط مشوه بعوائد غير حقيقية وكلف غير حقيقية بان هذا البلد او ذلك له ميزة نسبية في الولوج لهذا النشاط او ذلك من عدمه، لأنه باختصار لم يقام اساساً وفقاً لحسابات منطقية، تجارية او اقتصادية ، وعندما تكون حسابات المستثمر او المنتج أسيرة حسابات أخرى غير الحسابات الاقتصادية فهو يعمل بالصدفة البحتة فيكون الجزء غير المنتظم في دالة إنتاجه (Production Function) هو الجزء المهيمن ويكون تأثير المتغير العشوائي (Random Variable) اكبر بكثير من تأثير المتغيرات المنتظمة المستقلة (Independent Variables) على المتغير التابع (Dependent Variable) وعندما يكون الوهم هو سيد الموقف مقابل المنطق الاقتصادي وعندما تكون العشوائية هي المهيمنة اما التخطيط المنتظم والمدرّوس لا يمكن ان يفضي الامر الى تنوع اقتصادي حقيقي في ظل أجواء يتوقف بها المستثمرون والمنتجون عن اجراء اي حسابات اقتصادية ويحملون ملفات مطالبهم سواء بالدعم او بالإعفاءات ويدورون بها على السياسيين والموظفين الفاسدين لتكون القضية قضية انتفاع متبادل وخداع متبادل لا يفضي الى بناء قطاعات انتاجية حقيقية تنوع الاقتصاد وتصمد في سوق المنافسة ، فالعمل الناجح في العراق (من وجهة نظر المنتفعين) ليس بالضرورة هو العمل الأكثر جدوى اقتصادية والأكثر إنتاجية والاقبل كلفة والأكثر كفاءة واستدامة، وانما هو العمل الأكثر قدرة على ترتيب أوراقه مع كيانات او أحزاب او اشخاص مؤثرين في القرار الاقتصادي فيكون ذلك المعمل اكثر قدرة على جني الأموال من الدولة دون سواه ليوزع بعضها على العاملين ويظهر البعض الاخر منها على انها أرباح نشاط متأتية من فعاليات تحويلية حقيقية، ولكنها بالحقيقة هي أرباح وهمية زائفة، فهو اذن، نشاط يعتاش هو وسانديه على الموازنة العامة للدولة وعلى المال العام بشكل غير مباشر لبناء ثروة لدى القطاع الخاص وبمجرد زوال العكازات يزول النشاط ويعلن المعمل افلاسه ويدخل أصحابه في دورة شراء جديدة لزم أصحاب القرار الاقتصادي ،



أوراق في السياسات الاقتصادية

وهكذا دواليك ، وفي ظل هذه الصورة، يكون من الغباء النظر الى التنوع الاقتصادي من زاوية توفر الدعم الحكومي من عدمه ، بل استطاع هؤلاء البيغوات من (بعض المختصين وغير المختصين) الى جعل القاصي والداني في القطاع الخاص اول ما يتكلم عن الدعم ، بل ان البدوي صاحب الأغنام والجمال في الصحاري حيث الماء والكلى المجاني في لقاء تلفزيوني اول ما يطلب هو الدعم الحكومي.

يمكنني ان اجد مئات الأمثلة على ما أقول، ولا باس ان اروي مثالا واحدا، قبل شهرين عجت وسائل التواصل الاجتماعي وبعض الفضائيات بالسب والشتم لي شخصيا بل اتهموني باني لا افقه شيئا، لمجرد تسريب كتاب رسمي كنت ادعوا فيه الحكومة الى التوقف عن منع الاستيراد وعن منع التصدير واللجوء فقط الى نسب التعريفات الجمركية لحماية هذا المنتج المحلي او ذاك، لان منع الاستيراد يخلق بئرة احتكارية لمنتجاتي السلعة الممنوعة فيجعلهم يراهنون في كسب ارباحهم على رفع الأسعار دون السعي الحقيقي لتخفيض الكلف او تحسين النوعية بعد زوال المنافسة وتفردهم بالسوق، فيكون ذلك على حساب المستهلك الأخير، فشمروا الدعم المستدام عن سواعدهم ومن السهل عليهم تسلق وسائل الاعلام فكان افهمهم علما وارتبهم قولا يدعي ان قطاع الدواجن سوف ينهار وان الملايين من شبابنا سيقفون دون عمل والى اخره من هذه المعزوفة، واستطرد قائلا دون ان يدرك انه يدين نفسه، ان المنتج المستورد يخضع لتعريف كمركية منخفضة 20% فقط ، وانهم طالبوا بتقرير الى وزارة الصناعة بشمولهم بحماية المنتج 100% ووافقت الوزارة على ذلك لانهم قادرين على تحقيق الاكتفاء الذاتي الا ان المستشار الذي لا يفقه شيء (يقصدني انا) قد خفض حماية المنتج الى 50% لأنه حاقد على هذا القطاع حسب قوله، وهنا اود من القارئ الكريم ان يحسب معي (20% تعرفة اصلية + 50% حماية منتج + 23% حماية وفرها سعر الصرف بعد تخفيض قيمة الدينار = 93% اجمالي الحماية للمنتج المدلل) وبقي فقط 7% من اجمالي ثمن الدجاج المستورد لا يستطيع منتجنا العظيم مواجهتها فاحتفى بمنع استيراد الدجاج الذي ورد خطأ في الموازنة العامة لعام 2021 وهو ليس محله أصلا ولكن السادة النواب يحملون الموازنة مواد ما انزل الله بها من سلطان، فعندما انقضت السنة المالية انقضى العمل بقانون الموازنة ويفترض زوال منع الاستيراد اوتوماتيكيا بنفادها، الا ان مؤسساتنا الكمركية والحدودية بقيت متمسكة بمنع الاستيراد حتى



أوراق في السياسات الاقتصادية

ارتفعت أسعار الدجاج بشكل مفرط وتضرر المستهلكون فكانت نصيحتي بالتوقف عن منع الاستيراد، فاذا بي وانا اضرب عش الدبور قد صرت عرضة لكل أنواع القيل والقال! ، فاذا كان هذا النشاط لا يستطيع منافسة 7% فقط من كلف انتاج السلع المستوردة كيف يمكن اعتباره نشاط اقتصادي وذو جدوى ويشغل الملايين وهل الملايين يتقاضون رواتبهم حقيقة من نتيجة النشاط والقيم المضافة التي يخلقها هذا النشاط ام انهم جميعا يعتاشون على هوامش الدعم والمنع والاعفاء وطور الحضانة المستدام الذي لا ينتهي، كان ردي على الاعلام من جنس الموضوع وليس من جنس الشتائم، فقد صرحت بان منتجي الاعلاف في العراق يدعون ان بمقدورهم تحقيق الاكتفاء الذاتي وعلينا ان نفكر جديا بطلبهم بمنع استيراد الاعلاف، فيهت الذي احتكر، لان منتجي الدواجن يريدون مدخلاتهم معفية من الجمارك ومن كل شيء وتصلهم شبه مجانية فيما يريدون مخرجاتهم محمية بجدار كونكريتي بمنع الاستيراد ليتحكموا بالسوق، ولان التشابك القطاعي وثيق بين (المستخدم- المنتج) فان منع استيراد الاعلاف وتمتع منتجي الاعلاف بنفس الحق الممنوح لمنتجي الدواجن سوف يجعل مدخلاتهم باهظة الثمن وسيتمتع منتجي الاعلاف بحق احتكاري موازي لحقهم وسوف تتخفض ارباحهم حتما، فمتى يعي المنتجين والمستهلكين ان السوق هو اعدل منا جميعا في تقاسم الحقوق والكلف وان المنافسة هي خير للجميع.

ان كل دول العالم تدعم أنشطتها الاقتصادية ولكن أي أنشطة تدعم، تدعم الأنشطة التي تمتلك مقومات العيش والبقاء والاستمرار والمنافسة بعد زوال الدعم، لان الدعم يكون في البدء (Start up) وليس دعم مستدام على مدى 60 سنة، ثم يتراجع الدعم تدريجيا كلما قوي عود النشاط وتمكن من الإنتاج والتسويق وبعد 3-5 سنوات يصبح الدعم صفر، الا في العراق يريد المنتج ان يبقى في طور الحضانة مدى الحياة ويعيش على هامش الدعم، وسوف نتوسع في المحاور القادمة بهذا الموضوع. اما منع التصدير فهو بالتأكيد يعني كبت لقدرات إنتاجية لها الميزة في الإنتاج والمنافسة ليس على الصعيد المحلي حسب وانما تستطيع اشباع طلب اجنبي خارجي، فتاتي الإجراءات الحكومية الخاطئة لتقمع هذه القدرة وتحجب الطلب الخارجي على منتجنا المحلي فتقرمه وتضطره الى البحث عن السبل غير القانونية وغير الرسمية للإفلات من تلك الإجراءات الخاطئة ولدينا أيضا مئات الأمثلة على ذلك فيسود التهريب والفوضى والعشوائية محل الانتظام والسياقات القانونية، وهي البيئة



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق في السياسات الاقتصادية

المثلى لممارسة كل أنواع الفساد والابتزاز والعيش على هوامش الدولة الرخوة وتنويع مصادر الدخل الفاسدة وتنويع حقائب وجيوب وجنسيات وانتماءات الفاسدين ، الا انها في ذات الوقت هي البيئة المثلى لاستحالة تنويع الاقتصاد، فيبقى التنويع وهم محض، مالم يتم تغيير أسلوب إدارة الدولة.

(*) المستشار الاقتصادي في الأمانة العامة لمجلس الوزراء

حقوق النشر محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر بشرط الإشارة الى المصدر. 8 نيسان 2022

[Iraqi Economists Network – شبكة الاقتصاديين العراقيين](http://www.iraqieconomists.net)